مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

مؤشرات المشاركة الانتخابية في العراق

«قراءة في الابعاد والنتائج المستقبلية لانتخابات تشرين 2025»

ورقة بحثية

د. أسعد العكيلي
عضو شبكة إنكي للبحث العلمي

المقدمة:

تشكل المشاركة الانتخابية اليوم من أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية في العراق، خاصة بين الشباب الذين يحملون المستقبل في أيديهم. في هذا السياق، يوجه السيد عمار الحكيم رسالة حاسمة للشباب في 27 تشرين الأول 2025"مشاركتكم الواسعة هي السبيل.. صناديق الاقتراع هي سلاحكم في البناء والإعمار.. وما هو البديل عن ذلك سوى إعادة الدكتاتورية والاستبداد".

يحمل هذا التصريح قيمة استراتيجية، إذ يحول صوت الشباب من مجرد خيار شخصي إلى قوة فاعلة قادرة على صناعة التغيير، ويؤكد أن المقاطعة ليست خيارًا بلا تكلفة، بل تفتح الطريق أمام الاستبداد وانحدار الديمقراطية. إنه دعوة للعمل الواعي، وتحفيز للمشاركة السياسية باعتبارها أداة حماية للمستقبل وبناء الدولة.

تركز هذه الورقة على تحليل مؤشرات المشاركة الانتخابية في العراق وربطها بالواقع السياسي والاجتماعي، مع دراسة النتائج المحتملة للانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول 2025. كما تسعى إلى إبراز الدور المحوري للشباب في صياغة القرار الوطني، مؤكدة أن المشاركة الواسعة في صناديق الاقتراع هي السبيل لبناء وطن مستقر وديمقراطي يعكس تطلعات المواطنين ويصون حرياتهم.

تبعا لذلك تؤثر ظاهرة ضعف المشاركة على نسب ومستويات نجاح سير العملية الانتخابية في العراق، حيث تؤثر نسبة المشاركة على المخرجات الايجابية لتلك العملية وتضعف من قدرة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته الدستورية بسبب تراجع الشرعية الانتخابية والانجازية، فبالرغم من أن المبدأ القانوني يشير أن الانتخاب (حق) لكل مواطن عراقي تنطبق عليه (الشروط المنصوص عليها في القوانين النافذة)، إلا أنَ هذا الحق ينبغي أن يكون بمثابة (الوجوب) الذي لا يمكن التنازل عنه على غرار الحقوق الشخصية الأخرى التي يطالب ويتمتع بجزء منها الناخب العراقي.

وعند تتبع ودراسة وتحليل نسب المشاركة في الدورات الانتخابية السابقة خلال المدة (2005 – 2021) تبين وجود تراجع تدريجي ملحوظ في المشاركة الانتخابية (كما مبين في الجدول رقم 1)، ويعزى ذلك التراجع إلى عوامل عديدة تتعلق بالبيئة المحلية بالدرجة الاساس (سياسية وأمنية وإجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية).

السنة	الدورة الانتخابية	نسبة المشاركة
كانون الثاني 2005	انتخابات الجمعية الوطنية (الانتقالية)	3,58%
كانون الأول 2005	انتخابات الدورة الاولى	6,79%
2010	انتخابات الدورة الثانية	62% – 60
2014	انتخابات الدورة الثالثة	60%
2018	انتخابات الدورة الرابعة	44%
2021	انتخابات الدورة الخامسة (المبكرة)	43% – 41
2025	انتخابات الدورة السادسة	؟؟؟

المحور الأول: الأبعاد السياسية للعزوف الانتخابي:

1. **الفساد الاداري والمالي:** يُعد موضوع (الفساد الاداري والمالي) من أهم المعاضل الرئيسية والمعقدة التي تشغل الرأي العام حيث يمثل هذا المعضل تحدي وجودي بالغ الخطورة للحكومات المتعاقبة، وهناك مخاطر من تجذر هذا البعد وتحوله إلى (ثقافة عامة) في المؤسسات السياسية والاجتماعية، إذ القى بظلاله بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين المجتمع والأحزاب السياسية

نتيجة لعدم قدرة تلك الاحزاب على محاسبة العناصر المدانين بهدر المال العام واستغلال مقدرات الدولة لمصالح شخصية[1].

2. **المحاصصة السياسية والحزبية:** أنَ تكريس مبدأ المحاصصة السياسية والحزبية وأضعاف المهام والاختصاصات المناطة بمؤسسات الدولة أسهم بحالة الجمود بين الاحزاب السياسية والمجتمع وأثر على نسبة المشاركة في الانتخابات وأضعف ثقة التمثيل النيابي في السلطة التشريعية التي تحكمها عملية المحاصصة والتي جعلت منها أسيرة تابعة لها[2].

3. **استغلال وتجيير موارد الدولة في الحملات الانتخابية:** تلجأ بعض القوى السياسية إلى استغلال نفوذها في الترويج لحملاتها الانتخابية كـ (منح كتب الشكر، منح قطع الاراضي، اصدار اوامر تعيين، منح كي كارد للرعاية الاجتماعية..الخ) وقد أدى ذلك الى فقدان مبدأ التكافؤ في الفرص الانتخابية مما آثار حفيظة الرأي العام وبعض الحركات السياسية والمرشحين وعلى أثره صادقت (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) على تعديل نظام الحملات الانتخابية المتضمن (عدم جواز استغلال امكانيات الدولة المادية والبشرية والمعنوية بأنواعها لإغراض انتخابية) وجاءت تلك الخطورة في اطار الرقابة على نزاهة وعدالة العملية الانتخابية.

4. **المقاطعة السياسية من قبل بعض الاحزاب والحركات السياسية:** أنَ اصرار بعض القيادات والتيارات السياسية على مقاطعة الانتخابات كـ (التيار الصدري والخط الوطني بالإضافة إلى بعض الحركات والناشطين الذين لهم مواقف معارضة للانتخابات البرلمانية السادسة المزمع اجراؤها في تشرين (2025) سيوسع

1. ياسر مظهر احمد عطا، دور المؤسسات الحكومية في محاربة الفساد والوقاية من، المفوضية العليا لحقوق الانسان، شعبة البحوث والدراسات، 2021، ص ص 7 - 8.

2 ميثاق مناحي العيسى، العزوف الانتخابي في العراق: الاسباب والتداعيات والمعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجد (5)، العدد (3)، 2025، ص 285.

من جغرافية ضعف المشاركة الانتخابية ويسهم بزيادة نسبتها مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة.

5. **ضعف البرامج الانتخابية:** لاشك ان هناك العديد من الملاحظات التي تم تسجيلها على البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية حيث تكمن مشكلة أغلبها في كونها (برامج تقليدية ومكررة) يتم رفعها في كل دورة انتخابية بالإضافة إلى تشابه تلك البرامج بين الاحزاب، كما أنهُ لم يراعى أهمية موضوع البرنامج الانتخابي في تشكيل التحالفات والائتلافات السياسية مما اضعف من فاعلية وديمومة تلك التحالفات، ناهيك عن افتقارها لآليات وتفاصيل واضحة حول كيفية تنفيذها والمدد الزمنية المحددة لانجاز كل ملف من الملفات المذكورة في تلك البرنامج[3].

6. **ضعف تواصل بعض الأحزاب السياسية مع المجتمع:** تفتقر اغلب الاحزاب السياسية إلى التواصل مع المجتمع وتلبية احتياجاته وحل مشاكله وفق البرامج الانتخابية التي كانت تتبناها أثناء الحملة الانتخابية، مما أدى إلى تراجع واهتزاز مصداقيتها السياسية وضعف وسائل الاقناع والتأثير التي كانت تمتلكها لتحشيد المجتمع للذهاب الى صناديق الانتخاب والتصويت لها.

7. أن الاخفاق المتكرر (للدورة التشريعية الخامسة) في تحقيق النصاب وعقد الجلسات البرلمانية وما رافقها من صدور قرار (المحكمة الاتحادية العليا) القاضي بأنها عضوية رئيس البرلمان السيد (محمد الحلبوسي) وما خلفهُ من فراغ في رئاسة المجلس شكلَ حالة من الاحباط وخيبة الامل، انعكست بشكل سلبي على ضعف الاداء (الرقابي والتشريعي) للمجلس (كما مبين في الجدول

3 سعد عبيد السعيدي، ثوابت ومتغيرات ما يجب ان تكون عليه البرامج الانتخابية في الانتخابات النيابية العراقية القادمة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط الآتي: http://www.hcrsiraq.net

رقم 2)[4] ونقيم بأن ذلك سيلقي بظلاله سلباً على نسبة المشاركة في الانتخابات (الدورة التشريعية السادسة).

ت	الاختصاص الوظيفي	الدورة البرلمانية الرابعة	الدورة البرلمانية الخامسة
	تشريع القوانين	ما يقارب (60) قانون	(22) قانون
	الاستجواب	(7) وزراء	(1) رئيس هيئة
	الاستضافة	(41) مسؤول حكومي	(3-4) مسؤول

8. **الترحيل المستمر للأزمات والمشكلات السياسية والدستورية** العالقة بين (الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق) وتحديداً فيما يخص ملفات (الرواتب، النفط والغاز، المناطق المتنازع عليها) بالإضافة إلى الصراعات السياسية بين تلك الأحزاب بسبب عدم وجود ارادة سياسية موحدة ورغبة جدية في مناقشة تلك المشاكل والأزمات ضمن الاطار الدستوري والقانوني ووضع الحلول الجذرية لها أسهم في ضعف ثقة الناخب بقدرة تلك الاحزاب على التصدي وحل المشكلات.

9. **بيع وشراء البطاقات الانتخابية:** يبرز في كل دورة انتخابية تفشي موضوع ظاهرة بيع وشراء الاصوات والبطاقات الانتخابية حيث تقوم بعض الأحزاب بشراء تلك البطاقات ومصادرتها من المواطنين وإرجاعها لهم قبل فترة زمنية قصيرة من يوم (الاقتراع) لضمان التصويت لمرشحيها مما شكل هاجس لدى الناخبين بأن (الانتخابات شكلية ولا قيمة لها) وقد انعكس ذلك على (فقدان الأمن الانتخابي واهتزاز الثقة بنتائج الانتخابات ونزاهتها وعدالتها).

4 صابرين ستار جبار، الأداء البرلماني لمجلس النواب في دورته النيابية الخامسة تحليل مؤشر الفجوة التشريعية والرقابة البرلمانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص ص 12 – 13.

10. **غياب المشروع السياسي:** تفتقر اغلب القوى السياسية لوجود مشروع سياسي واضح تحمله في متبنياتها الفكرية والسياسية ينسجم مع متطلبات المجتمع والمرحلة السياسية التي تعيشها تلك الاحزاب، لذلك نرى أنها تعيش حالة التخبط والتناقض في مواقفها السياسية مما أدى إلى اهتزاز ثقة المجتمع العراقي في العديد من تلك القوى كما أن الأخطر من ذلك أن بعضها لا يزال لديه ميول أو نزعة بالعودة إلى الاستبداد.

11. **عدم تفعيل قانون الأحزاب السياسية:** يرتبط قانون الاحزاب السياسية رقم (36 لسنة 2015) ارتباط وثيق (بقانون الانتخابات) كونهُ ينظم آلية تأسيس وعمل الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات بالإضافة إلى كشف (التمويل المالي لها وتعزيز الشفافية) وحظر الخطابات التي تحرض على العنف والكراهية والتي من شأنها أن تؤدي إلى الاخلال بالأمن الانتخابي.

12. **تشظي التيارات والأحزاب الناشئة:** بالرغم من أن احتجاجات تشرين في العام (2019) شكلت علامة فارقة ونقطة تحول جوهرية في نشاط الأحزاب الناشئة، إذ استطاعت في الانتخابات البرلمانية لعام (2021) أن تثبت نفسها كمنافس جديد للأحزاب التقليدية وتطرح نفسها كبديل أو منافس لها في (العمل السياسي والتشريعي) حيث حققت نتائج جيدة حصدت فيها ما يقارب (40) مقعد نيابي، وعدت تلك النتائج بارقة آمل للعديد من الطبقات الاجتماعية التي كانت تعول على هذه الاحزاب، إلا أن ذلك التعويل لم يستمر طويلاً ولم يكتب لهذه التجربة النجاح وأخفقت تلك الأحزاب في تشكيل كتلة برلمانية واحدة تتخذ مسار (المعارضة البناءة والايجابية) والتي كان من الممكن أن تعبر عن ارادة المسار الاحتجاجي داخل المجلس النيابي، ويعزى هذا الاخفاق إلى جملة من الاسباب أهمها (ضعف التنظيم وقلة الخبرة، الانقسام والتشظي، النزعة الفردية، الطموح الشخصي لدى بعضهم).

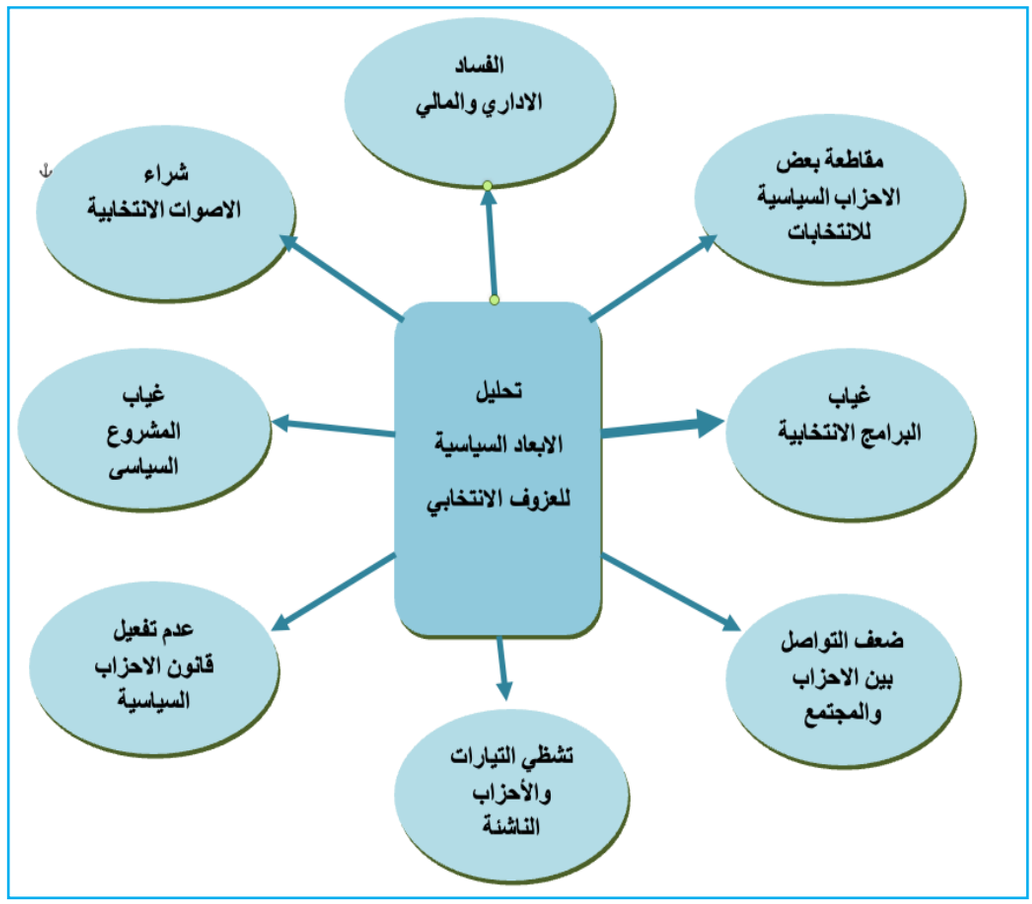

المحور الثاني: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للعزوف الانتخابي:

1. **البطالة والفقر:** بالرغم من انخفاض نسبة الفقر من (30%) في عام (2021) إلى (5,17%) في عام (2024) وكذلك انخفاض نسبة البطالة إلى (5,13%) بحسب احصائيات (وزارة التخطيط)، ومع ذلك لا تزال تلك النسب تشكل تأثير مباشر في (المشاركة الانتخابية) بسبب عدم الاهتمام بالشؤون السياسية العامة وحصر انشغالهم بالبحث عن فرص العمل والحصول على لقمة العيش، وتكون هذه الشرائح الاجتماعية أكثر عرضة للمساومة وبيع اصواتها الانتخابية من قبل بعض الاحزاب السياسية.
2. **غياب الرؤية الاقتصادية:** لم يتبنى النظام السياسي في العراق رؤية اقتصادية واضحة بشأن النظام المراد تطبيقه هل هو (نظام رأسمالي) أم (نظام اشتراكي) أم

(نظام هجين) وتعود تلك الضبابية إلى حالة التخبط وعدم الاستقرار الاقتصادي للبلد بسبب غياب التخطيط والرؤية الاقتصادية التي لا تزال تعتمد على الاقتصاد الاحادي الجانب وعدم استثمار الايرادات المالية للقطاعات الاقتصادية الاخرى في ظل استمرار التوظيف الحكومي بطريقة غير مدروسة لتحقيق نوع من (الزبائنية السياسية وشراء الذمم) ولعل الاهم من ذلك ان البلد يفتقر إلى وجود سياسات سكانية أيضاً.

3. **تركيز الناخب على المصالح الشخصية:** برزت في الدورتين الانتخابيتين الاخيرتين ظاهرة مطالبة الناخب للمرشح بتلبية احتياجات شخصية كـ (التعيين، التوسط للحصول على راتب الرعاية الاجتماعية.. الخ) مقابل التصويت له وقد دفعت هذه الظاهرة بعض الاحزاب السياسية والمرشحين إلى تبني برامج بعيدة عن وظيفتي (الرقابة والتشريع) ولا تقع ضمن اختصاصات عضو البرلمان العراقي، تماشياً مع تلبية مزاج الرأي العام والناخب العراقي.

4. زيادة الضرائب والاستيفاءات المالية من موظفي الدولة والمواطنين في بعض القطاعات الاقتصادية والخدمية دون ان يقابلها أو يترتب عليها أي تحسين في مجال الخدمات.

5. ايقاف حقوق الموظفين من (الترقيات والترفيعات) خلافاً للقوانين النافذة بسبب عدم نجاح تطبيق رؤية (الموازنة الثلاثية) وتزايد العجز المالي اضافة الى ارتفاع (المديونية الداخلية والخارجية) حيث بلغ الدين الداخلي وحده قرابة (92) ترليون دينار ويمثل الرقم الاعلى في تاريخ الدولة العراقية في الوقت الذي تشهد فيه الحملات الانتخابية للدورة البرلمانية السادسة هدر كبير في المال العام ويوصف بأنهُ (الأعلى) من حيث الصرف والتمويل المالي مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة بحسب معظم مراكز الاستطلاع والأبحاث.

6. **العنف الاجتماعي** الذي يهدد (الأمن الانتخابي) يمثل تحدي أمام الناخبين، بسبب:

أ. **خطابات وشعارات الكراهية** التي تصدر من بعض رؤوساء الاحزاب والحركات السياسية بهدف التحريض والنيل من بعض المكونات الاجتماعية حيث تم رصد بعض من تلك الشعارات كـ (الغوغائية، العتاكة..الخ) التي من شأنها ان تسهم في تغذية الاستقطاب الطائفي بين تلك المكونات.

ب. **عدم تهيئة بيئة أمنية** مناسبة لحماية بعض المكونات والقوميات للمشاركة في العملية الانتخابية والإدلاء بأصواتهم بكل حرية من دون ضغوط أو تهديد في المناطق المشتركة أو المتنازع عليها.

ج. **عرقلة عودة النازحين** إلى مناطقهم الاصلية والمشاركة في الانتخابات.

7. **ضعف ثقة المجتمع بالقوى السياسية** مما القى بظلاله على وجود صعوبات واجهت المرشحين في اقناع المجتمع بالمشاركة في الانتخابات والتصويت لهم نتيجة التراكمات الاجتماعية السلبية.

8. **تنامي ظاهرة الشعارات الاجتماعية** كـ (الشعارات العائلية، الشعارات الفكاهية، الشعارات العشائرية..الخ) على حساب السياسات والبرامج التنموية والاجتماعية.

9. **تراكم المشكلات والتحديات الاجتماعية** وضعف الاستجابة لها أو الاعتماد على الحلول الترقيعية وترحيل مناقشتها بصورة مستمرة من قبل الحكومات المتعاقبة أدى إلى فقدان ثقة المجتمع بالعملية السياسية.

10. أن أخطر نمط لظاهرة المشاركة الانتخابية هو (الامتناع الاجتماعي المنظم أو الموجه) الذي يهدف إلى التأثير على الرأي العام ونشر الاشاعات التي تروج لإسقاط العملية السياسية والنظام السياسي، وندرج في الشكل أدناه أهم أنواع ضعف المشاركة الانتخابية وفق الابعاد (الاجتماعية):

العزوف الفردي المتردد

ويمكن أن يسمى ايضاً (بالعزوف الرمادي) الذي يقف فيه الناخب في منطقة الوسط ، فهو متردد لا يعرف هل يذهب للتصويت أم لا كما أنه لا يعرف لمن سيصوت ، وهؤلاء يمثلون جزء لا يستهان به من الناخبين فهم محط اهتمام الاحزاب السياسية للحصول على اصواتهم ، وبالإمكان اقناعهم بسهولة في المشاركة كونهم غير منتمين تنظيمياً للأحزاب لذلك نرى أن اصواتهم تتوزع في كل دورة انتخابية لهذا الحزب أو ذاك.

العزوف غير المبالي

وينطلق هذا العزوف من اسباب وخلفيات عدم الاهتمام بالسياسة واللامبالاة بها فهم ينظرون لها عبارة عن مسرحية سياسية متفق عليها بين الاحزاب تعتمد على الشعارات والوعود غير الصحيحة ويرون بأن اصواتهم غير مؤثرة ولا يقيمون أي وزن لها.

العزوف الاحتجاجي

يبدأ هذا النوع من العزوف بسبب الاحتجاج والموقف السلبي الرافض للعملية الانتخابية برمتها ، واحياناً يسمى | (بالعزوف المتصلب) إذ يكون فيه من الصعوبة بمكان اقناع الناخب في المشاركة.

العزوف المنظم

اخطر انواع العزوف ، ويأخذ شكل برامج وفعاليات وحملات ترويجية منظمة لها أهداف وغايات ومصالح محددة ، ومنها توجيه رسائل الى المجتمع الدولي للتشكيك بشرعية النظام السياسي.

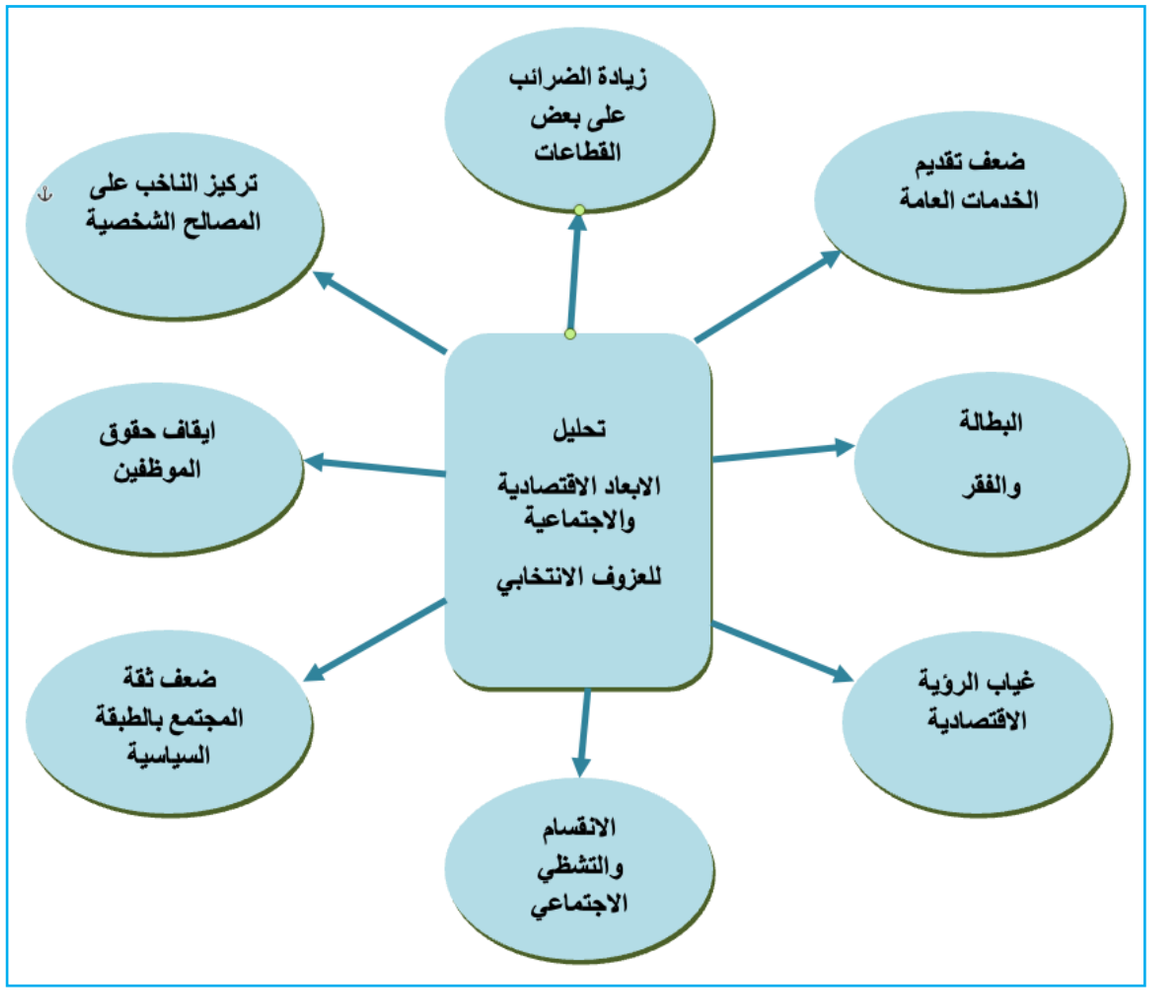

المحور الثالث: الأبعاد الثقافية والنفسية للعزوف الانتخابي:

1. **ضعف الوعي السياسي لدى الناخبين:** يعاني المجتمع العراقي من قلة الوعي السياسي والانتخابي الذي يمنحه قيمة كبيرة في المشاركة وأحداث التغيير عن طريق دراسة الخيارات التصويتية للبرامج والمشاريع الانتخابية للأحزاب والسير الشخصية للمرشحين، إلا أن ذلك لم يحدث حيث تم تلك التركيز والبحث عن المصالح الشخصية والخدمية للناخبين التي لا تقع ضمن صلاحيات المرشحين.

2. الاستغلال السلبي لوسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: أن (البيئة الرقمية) سلاح ذو حدين (ايجابي) يشجع على المشاركة والترويج الانتخابي و(سلبي) يتم من خلالها تصدير الوعي الزائف والتسقيط السياسي والتأثير على خيارات الناخب عبر بث الدعاية السياسية المضللة ونشر الاخبار الكاذبة بالإضافة الى التلاعب بالخطاب الانتخابي على حساب النقاش العقلاني وكذلك تنامي خطورة انتشار المال السياسي الرقمي والاستبيانات المزيفة التي تحاول التشويش على الواقع الانتخابي وإيقاع التأثير النفسي على خيارات الناخب العراقي.

3. **ضعف دور النخب والكفاءات:** تعاني أغلب النخب والكفاءات العراقية من حالة الاغتراب الثقافي والانطواء الذاتي وعدم الاهتمام بالشؤون العامة في البلد، ويعود ذلك لعدة اسباب منها الانشغال بالحقل الاكاديمي وعدم الرغبة بالخوض في الحياة السياسية التي تنطوي على بعض السلبيات والتسقيط السياسي، أو التسليم بالوضع السائد وعدم الاشتراك بالانتخابات.

4. **ضعف دور مراكز الابحاث والدراسات:** بالرغم من تزايد تأسيس المراكز البحثية والمؤسسات الفكرية في العراق التي تهتم بقضايا البحث العلمي والوعي الفكري ودراسة المواضيع الاستراتيجية ذات البعد الوطني والإقليمي، إلا أن نشاط أغلب تلك المراكز لا يزال يقتصر على الجانب النخبوي ويرتادها اشخاص محددين يتم ارسال دعوات الحضور لهم بشكل مباشر، مما ينعكس ذلك على محدودية تأثير المراكز على الواقع الثقافي للناخب العراقي.

5. **تراجع منظومة القيم الوطنية** داخل المجتمع العراقي لصالح الولاءات والهويات الفرعية.

6. **ضعف دور منظمات المجتمع المدني** في التوعية والحث على ضرورة المشاركة في الانتخابات والتعريف بمخاطر ضعف المشاركة الانتخابية.
7. **حالة (الاغتراب الثقافي والنفسي)** الناجمة عن اليأس والإحباط التي تسيطر على غالبية أبناء المجتمع أدت بهم إلى التنصل عن تحمل مسؤولياتهم الوطنية

في المشاركة الانتخابية واختيار الاصلح من الشخصيات المرشحة واكتفت تلك الفئات الاجتماعية بإلقاء اللوم على القوى والأحزاب السياسية بسبب ضعف الشعور بالمواطنة

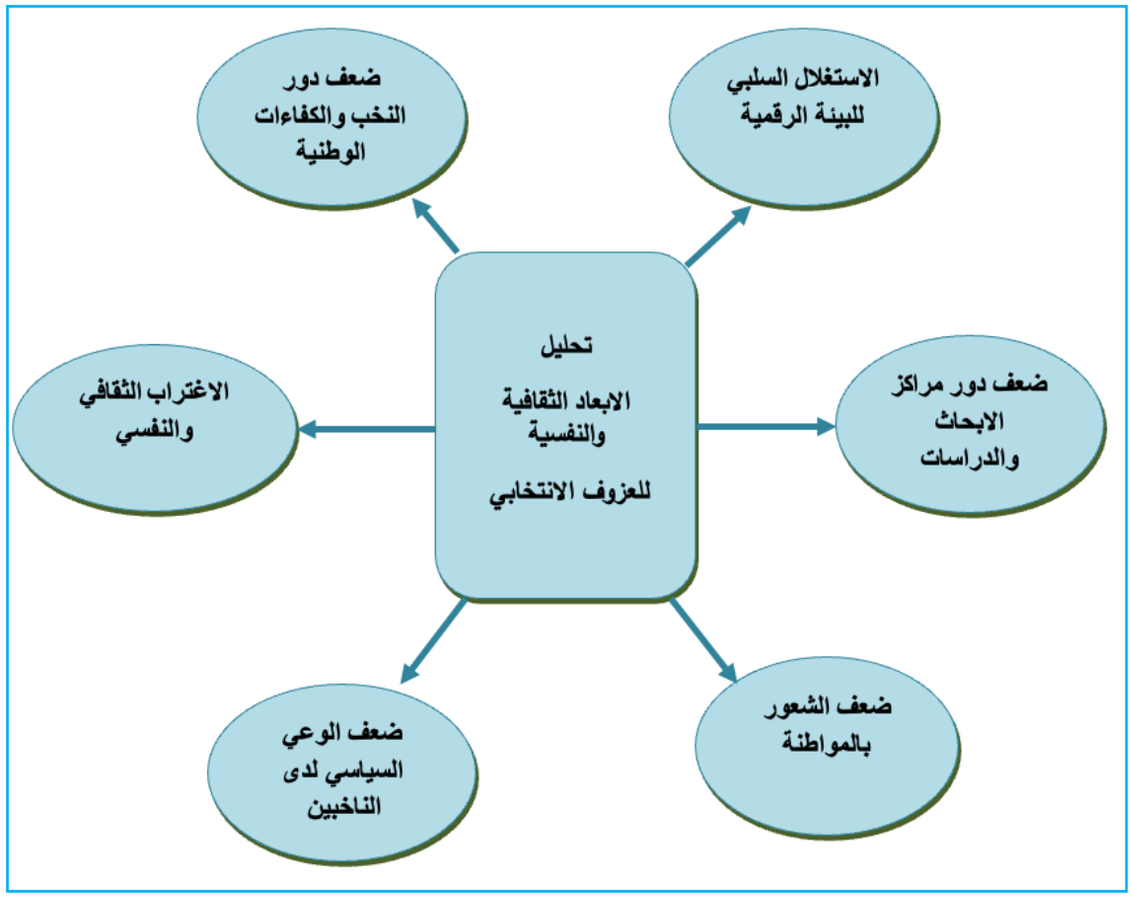

المحور الرابع: تحليل طبيعة الرسائل والنتائج المترتبة على ضعف المشاركة الانتخابية

قبل الخوض في تحليل طبيعة تلك الرسائل وما يترتب عليها من نتائج (ايجابية أو سلبية) على العملية السياسية بحسب الخيار والموقف الذي يتخذه (الناخب العراقي)، نرى من الضروري الاشارة إلى (قاعدتين قانونيتين) في هذا الصدد هما:

1. **القاعدة الأولى:** حق الانتخاب: نصت المادة (20) من الدستور العراقي النافذ لعام (2005) على أنَ (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) كما اشارت القوانين اللاحقة التي تم تنظيمها كـ (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 16 لعام 2005) في (الفصل الثاني) منهُ على (حق الانتخاب)، حيث منحَ المشرع العراقي للناخب العراقي الحق الشخصي بالمشاركة في الانتخابات على أن يتمتع بالشروط المنصوص عليها في المادة رقم (3) من الفصل المذكور أنفاً كـ (الجنسية، الأهلية، العمر، التسجيل)، وبذلك فأن النص القانوني أكدَ على (التصويت الاختياري) وأتاح للناخب الذي تنطبق عليه تلك الشروط بممارسة (حقه في المواطنة) وجعله خياراً ذاتياً غير ملزماً وهذا ما ذهبت آليه أغلب الدول الديمقراطية في العالم.

2. **القاعدة الثانية:** لم يتضمن الدستور العراقي النافذ والقوانين الانتخابية اللاحقة التي تم التصويت عليها بدءاً من (2005) ولغاية انتخابات (2025/11/11) أي نص قانوني يشير إلى وجوب أو تحديد (النسبة المئوية الأدنى للمشاركة في الانتخابات) كشرط لضمان نجاح العملية الانتخابية أو الاعتراف بها محلياً أو دولياً، استناداً إلى القاعدة القانونية العامة (المطلق يجري على اطلاقه ما لم يتم تقييده بنص قانوني آخر).وبالرغم من كل ما تقدم أنفاً يرى الباحث أن خياري (المقاطعة أو المشاركة) لا يتعلقان بالنصوص القانونية والدستورية فحسب بل

لكل منهما رسائل ونتائج متباينة تؤثر على البيئتين (المحلية والخارجية) للنظام السياسي، وكما موضح أدناه:

أولاً: خيار المقاطعة الانتخابية: يقدم هذا الخيار رؤية تتسم بضعف الوعي الجماهيري والتنازل عن ممارسة حقوقه وإرادته الدستورية، كرسالة احتجاجية تفضي إلى (نتائج سلبية):

1. **رسالة المقاطعة:** تعبر هذه الرسالة المتصاعدة عن مؤشرات ودلائل تتمثل بـ (الاحتجاج، الاحباط، خيبة الأمل، السخط، عدم الرضا الشعبي والجماهيري) بفعل الأداء السياسي.

2. **نتائج المقاطعة:**

أ. صعوبات تواجه المرشحين في اقناع الناخب بالمشاركة والتصويت له.
ب. تقليص في قاعدة التأييد الشعبي للأحزاب السياسية.
ج. تأثير محدود للأحزاب يتركز على (حشد التنظيمات المؤيدة لها فقط).
د. زيادة حظوظ المرشح الحزبي وتراجع حظوظ المرشح المستقل.
ه. شرعية غير مكتملة (منقوصة) لنتائج الانتخابات.
و. استمرار فرض وهيمنة الإرادة الحزبية والسياسية وضعف الارادة الشعبية
ز. (اتساع الفجوة).
ح. تراجع الرقابة الفاعلة والمساءلة الجماهيرية على الفساد الاداري والمالي.
ط. تآكل مشروع المواطنة أمام الولاءات الضيقة.
ي. تشكيل حكومات هشة غير مشبعة بالتفويض الجماهيري والشعبي.
ك. خلق بيئة اقتصادية واستثمارية غير مستقرة نتيجة لضعف الاستقرار السياسي.
ل. ضعف الثقة بمكانة وسمعة العراق الخارجية ويحرج النظام السياسي عبر اهتزاز شرعيته الدولية لاسيما وان المجتمع الدولي له دور في تقييم العملية الانتخابية والاعتراف بها عن طريق التقارير والاحاطات التي يتم رفعها من قبل (المنظمات الدولية المراقبة للانتخابات).

ونستنتج مما تقدم أن خيارالمقاطعة لا يحقق الاصلاح السياسي والمؤسساتي الذي يطمح آليه الناخب كونُه لم يستند إلى رؤية ومنهجية واعية (علمية ومنطقية) مما يفضي إلى بقاء الوضع على ما هو عليه.

ثانيا: خيار المشاركة الانتخابية: يقدم هذا الخيار رؤية واعية تتضمن رسالة ايجابية قد تسهم بنتائج تعبر عن ارادة الناخبين.

1. **رسالة المشاركة:** تفيد هذه الرسالة بوجود حالة من الاصرار لدى الناخبين في ممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية وعدم التنازل عنها أو التفريط بها تحت اي حال من الأحوال.

2. **نتائج المشاركة:**

أ. تسهم المشاركة الواعية في الانتخابات إلى انتاج (ممثلين تشريعيين)
ب. يعبرون عن الارادة الشعبية.
ج. التصويت للمرشح الأكفأ والأصلح الذي يمتلك برنامج انتخابي يلبي احتياجات المجتمع ويراعي المصالح والأولويات.
د. إضفاء الشرعية على العملية الانتخابية، مما يترتب عليها ان القرارات المتخذة تكون معبرة نسبياً عن تلك الارادة.
ه. اضعاف نفوذ بعض الاحزاب السياسية التي لم تنفذ البرامج والوعود الانتخابية
و. التي تعهدت بها سابقاً.
ز. زيادة المساءلة والرقابة الشعبية على الفساد الاداري والمالي.
ح. ردم الفجوة بين الناخب والمرشح.
ط. مؤشر على استقرار البيئة العامة.
ي. يخلق ممثلين يتسمون بالكفاءة والتنوع المهني، يترتب عليه قوة في الكفاءة التشريعية والإدارية.
ك. تعزز المشاركة الانتخابية الشرعية الدولية للنظام السياسي والسيادة الوطنية للبلد.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بضرورة أجراء (عملية جراحية كبرى = منظومة اصلاحات شاملة) محفزة للبنى والهياكل المؤسسية للنظام السياسي لإزالة المعاضل التي تسببت بتنامي حالة (الركود والجمود السياسي).

المحور الخامس: الديناميات المقترحة للمشاركة الانتخابية:

1. ينبغي على الأحزاب السياسية أن تقدم (برامج انتخابية) قابلة للقياس وتراعي (، الأولويات، التفصيل والوضوح، الجدول الزمني المطلوب للانجاز) من حيث:

أ. **الأولويات:** تركيز البرنامج الانتخابي على ملفات وقضايا وقطاعات أساسية تلامس المجتمع بشكل مباشر كـ (الاقتصاد، الخدمات، الأمن، فرص العمل).

ب. **التفصيل والوضوح:** يجب أن يحتوي البرنامج الانتخابي على حلول ومعالجات عملية مشفوعة بخطوات واضحة ومحددة والابتعاد عن الشعارات والخطابات العامة.

ج. **الجدول الزمني:** يجب أن يحدد البرنامج الانتخابي أطر زمنية لكل ملف من الملفات التي يطرحها، وفي حال كان المرشح (عضو مجلس نواب سابق) ينبغي أن يتم دراسة ما حققه وهل تنسجم طروحاته الحالية مع أدائه السابق.

2. اشراك النخب والكفاءات من المختصين في (النظم الانتخابية) بعملية صياغة وهندسة النظام الانتخابي وبما ينسجم ويتوافق مع تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلد وان لا تتم تلك العملية عن طريق المحاصصة السياسية.

3. توسيع نطاق التوعية في المشاركة السياسية والانتخابية في المدارس والجامعات ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني وتعريف الناخب بأهمية صوته في احداث التغيير الايجابي.

4. يجب على القوى والأحزاب والتيارات السياسية تجديد كوادرها ونخبها واستقطاب الكفاءات الشابة المستقلة وتمكينها لأحداث حالة من الصيرورة والدينامية القائمة على التحفيز والمشاركة الواعية على اساس البرامج والمشاريع الانتخابية.

5. التأكيد على أهمية الخطاب الوطني الذي يتسم بالاعتدال والوسطية ومعالجة القضايا الخلافية بحكمة والابتعاد عن تصدير خطابات العنف والكراهية والتطرف.

6. التنسيق بين (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الاعلام والاتصالات وشبكة الاعلام العراقي وأصحاب المحتوى الهادف) لغرض تنظيم برامج وحلقات تلفزيونية يتم التركيز فيها على الجوانب الايجابية المحفزة للمشاركة الانتخابية، أهمها:

أ. تعزيز الثقة الجماهيرية وزيادة الوعي السياسي بأهمية المشاركة الفاعلة في الانتخابات كون الوعي الانتخابي يلزم الاحزاب السياسية بالاهتمام ببرامجها الانتخابية واختيار الشخصيات النوعية التي تتسم بالنزاهة والكفاءة للترشيح ضمن قوائمها.

ب. التعريف بعدم جدوى المقاطعة الانتخابية وتداعياته المستقبلية على المجتمع والنظام السياسي.

ج. حظر الخطابات التي تحرض على التطرف وبث الكراهية.

د. تجسير العلاقات بين المجتمع والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بهدف تعزيز الثقة والتفاعل القائم على التواصل والشفافية.

7. أن يشترط على الشخصيات المرشحة للانتخابات ممن تتبوأ مناصب تنفيذية كـ (الرئاسات الثلاث، الوزراء، المحافظين) تقديم الاستقالة من المنصب قبل (3) أشهر كحد أدنى من موعد أجراء الانتخابات وهذا ما معمول به في العديد من الدول الاخرى.

8. **على المستوى الاستراتيجي** لابد من صياغة (عقد إجتماعي – سياسي) جديد بين القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والدينية ترتكز أولوياته على توحيد الارادة السياسية والاتفاق على اعداد مسودة شاملة تتضمن أهم (الاصلاحات السياسية والقانونية) التي تنسجم مع متطلبات النظام السياسي والاجتماعي واعتبار ذلك مرحلة تحول جديدة يتم فيها تجاوز ومعالجة الاخفاقات التي رافقت عملية التحول السياسي ما بعد (2003).

قائمة المصادر

1. ابتسام حاتم علوان وحسين فرج قاسم، تجربة الأحزاب الناشئة بعد احتجاجات تشرين 2019 في العملية السياسية العراقية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ملحق العدد (61).
2. تصريح للسيد وزير التخطيط (محمد تميم)، بتاريخ (25 / 6/ 2025) متاح على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط http://mop.gov.iq
3. تمارا كاظم الاسدي، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الانتخابات التشريعية العراقية 2025، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2025، متاح على الرابط الآتي: http://www.hcrsiraq.net
4. سعد عبيد السعيدي، ثوابت ومتغيرات ما يجب ان تكون عليه البرامج الانتخابية في الانتخابات النيابية العراقية القادمة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط الآتي: http://www.hcrsiraq.net
5. صابرين ستار جبار، الأداء البرلماني لمجلس النواب في دورته النيابية الخامسة تحليل مؤشر الفجوة التشريعية والرقابة البرلمانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025.
6. عبد العزيز عليوي العيساوي وعمار البهادلي وآخرون، المدونة الانتخابية في العراق (الجزء الاول)، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، سلسلة كتاب النهرين العدد (10)، بغداد، 2024.
7. ميثاق مناحي العيسى، العزوف الانتخابي في العراق: الاسباب والتداعيات والمعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجد (5)، العدد (3)، 2025.
8. ياسر مظهر احمد عطا، دور المؤسسات الحكومية في محاربة الفساد والوقاية من، المفوضية العليا لحقوق الانسان، شعبة البحوث والدراسات، 2021.